

تقرير الرقابة المالية على بلدية السبيخة

(تصرف سنة 2017)

تقديم البلدية

أحدثت بلدية السبيخة بمقتضى الأمر المؤرخ في 20 نوفمبر 1957 وبلغت مساحتها 391 هكتار¹ كما بلغ عدد ساكنها 8.036 ساكنا حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014. ويوجد بها 1.830 مؤسسة حسب السجل الوطني للمؤسسات بعنوان سنة 2017.

وتقع البلدية بالوسط الغربي للجمهورية التونسية يحدها شمالا الحدود الجنوبية لولاية زغوان وشرقا ولاية سوسة وجنوبا حدود معتمديتي القيروان الشمالية والشبيكة وغربا الحدود الشرقية لمعمدية الوسلاتية. وقد تمّ تحويل الحدود الترابية لبلدية السبيخة وضبط المناطق التابعة لها والبالغ عددها 10 بمقتضى الأمر الحكومي عدد 602 لسنة 2016 المؤرخ في 26 ماي 2016.

وأدارت شؤون البلدية خلال سنة 2017 نيابة خصوصية برئاسة معتمد السبيخة منذ 4 نوفمبر 2016 وتضمّ خمسة أعضاء. وتشمل الهيكلية العامة لإدارة البلدية فضلا عن الكتابة العامة المصلحة الإدارية والمالية والمصلحة الفنية ومصلحة النظافة والمحيط.

وبلغ عدد أعوان البلدية 47 عوناً في موقفي سنة 2017 منهم 31 من سلك العملة، صرفت لهم أجورا بقيمة 694 أ.د. وقد بلغ معدّل الموارد السنوية خلال الفترة 2015-2017 ما يعادل 2.484 أ.د. في حين بلغ معدّل النفقات السنوية خلال نفس الفترة 1.524 أ.د.

طبيعة المهمة

عملا بإذني المهمة عدد 556 و564 بتاريخ 30 أكتوبر 2018، وفي إطار تنفيذ الاتفاقية المبرمة بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل برنامج التنمية الحضريّة والحوكمة المحليّة، والتي تمّ الانطلاق في تنفيذها منذ سنة 2015 تولّت دائرة المحاسبات النظر في الوضعيّة الماليّة لبلدية السبيخة بعنوان سنة 2017 للتأكد بدرجة معقولة من إحكام إعداد الحساب المالي ومن صحّة ومصداقيّة البيانات المضمّنة به. كما أولت الدائرة اهتمامها لمجهود البلدية من أجل تعبئة الموارد المتاحة لها وتأدية نفقاتها في كنف الشرعيّة.

¹ قبل تحويل الحدود الترابية للبلدية.

وشملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي المودع لدى كتابة الدائرة بتاريخ 5 جويلية 2018 فضلا عن استغلال المعطيات الواردة بالاستبيان الموجّه للبلدية وتلك المستخرجة من منظومة "أدب بلديات" علاوة على الزيارات الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاص بها.

إجراءات إعداد الميزانية وختم الحسابات

خلافا لأحكام الفصل 13 (جديد) من القانون عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بالقانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة، تمّ عرض مشروع ميزانية بلدية السبيخة لسنة 2017 في إطار جلسة عمل إداري بتاريخ 27 ديسمبر 2016، حيث تعدّ على البلدية عقد دورتها العادية نظرا لعدم مباشرة النيابة الخصوصية لمهامها رغم صدور الأمر المتعلق بتكليفها منذ تاريخ 4 نوفمبر 2016. وقد تمّت المصادقة على مشروع ميزانية البلدية لسنة 2017 من قبل والي القيروان بتاريخ 28 ديسمبر 2016.

وقد أجرت البلدية بعض التنقيحات على ميزانية سنة 2017 تمّ عرضها على مداولة مجلس النيابة الخصوصية المنعقد في إطار الدورة العادية الأولى لسنة 2018 بتاريخ 15 فيفري 2018 وصادقت عليها سلطة الإشراف (الوالي) بتاريخ 18 أفريل 2018 وبالتالي فإنّ إجراءات التنقيح المتّبعة تمّت على سبيل التسوية وخارج السنة المالية المعنية في مخالفة لأحكام الفصلين 13 (جديد) و25 (جديد) من القانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية.

أما فيما يتعلق بتحويل الاعتمادات داخل الميزانية فقد تمّت مقارنة التعديلات على الميزانية مع محتوى قرارات تحويل الاعتمادات والتأكد من تطابقها، كما تمّ التحقق من صحّة إجراءات عمليات التحويل والحصول على مصادقة سلطة الإشراف عليها طبقا لأحكام الفصلين 27 (جديد) و28 من القانون الأساسي لميزانية الجماعات المحلية.

وتمّت بتاريخ 21 ماي 2018 المصادقة من قبل النيابة الخصوصية لبلدية السبيخة على قرار غلق الميزانية الذي يبرز المبلغ النهائي للموارد المستخلصة وللنفقات المأذون بدفعها خلال سنة 2017.

خلاصة أعمال المراجعة

فيما عدا المبالغ المتعلقة ببقايا الاستخلاص وباعتبار ما انتهت إليه أعمال الرقابة فإنّه يمكن التأكيد بدرجة معقولة وحسب المبادئ التي تقوم عليها أنظمة المحاسبة العمومية وميزانية الجماعات المحلية على أنّ حسابات بلدية السبيخة لا تشوبها أخطاء جوهرية من شأنها التأثير على صدق النتيجة المحاسبية وعلى صحّة العمليات المنجزة قبضا وصرفا بعنوان ميزانية سنة 2017.

ملخص الحساب المالي لسنة 2017 (بالدينار)

معدّل التطور السنوي	2017	2016	2015	السنة
7%	2 658 004	2 130 953	2 309 739	مقايض
23%	1 803 501	1 296 673	1 195 203	العنوان الأول
3%	793 682	725 031	749 246	1 المداخل الجبائية الاعتيادية
1%	267 103	250 577	259 611	1 المعاليم على العقارات والأنشطة
0%	374 819	346 666	371 578	2 مداخل إشغال واستلزام الملك العمومي البلدي
13%	151 759	127 788	118 057	3 معاليم الرخص وإسداء خدمات
50%	1 009 819	571 641	445 957	2 المداخل غير الجبائية الاعتيادية
-4%	104 439	106 945	113 883	5 مداخل أملاك البلدية الاعتيادية
65%	905 380	464 696	332 073	6 المداخل المالية الاعتيادية
-12%	854 503	834 280	1 114 536	العنوان الثاني
-5%	854 503	810 388	948 722	3 الموارد الذاتية المخصصة للتنمية
18%	355 690	209 758	253 609	7 منح التجهيز
-15%	498 813	600 629	695 113	8 مدخرات وموارد مختلفة
-100%	0	23 893	165 814	4 موارد الاقتراض
-100%	0	23 893	165 814	9 موارد الاقتراض الداخلي
-7%	1 421 020	1 503 186	1 627 457	مصاريف
10%	1 090 449	1 093 600	907 578	العنوان الأول
10%	1 034 240	1 047 255	851 087	1 نفقات التصرف
9%	693 924	721 060	584 153	1 التأجير العمومي
9%	278 071	277 431	232 905	2 وسائل المصالح
35%	62 244	48 764	34 028	3 التدخل العمومي
0%	56 210	46 345	56 491	2 فوائد الدين المحلي
0%	56 210	46 345	56 491	5 فوائد الدين المحلي
-32%	330 570	409 586	719 879	العنوان الثاني
-38%	232 518	304 933	605 354	3 نفقات التنمية
-38%	232 518	304 933	605 354	6 الإستثمارات المباشرة
-7%	98 053	104 653	114 525	4 تسديد أصل الدين
-7%	98 053	104 653	114 525	10 تسديد أصل الدين
35%	1 236 985	627 767	682 281	الفائض

النتائج العامة لتنفيذ الميزانية لسنة 2017

تطوّرت ميزانية بلدية السبيخة قبضا من 2.310 أ.د سنة 2015 إلى 2.658 أ.د سنة 2017. وقد أسفر تنفيذ ميزانية البلدية بعنوان تصرف سنة 2017 عن فائض جملي في المقابيض على المصاريف قدره 1.237 أ.د تمّ تحويله إلى المال الإحتياطي.

ومن أهمّ ما تبرزه النتائج العامة أنّ فوائض المقابيض على المصاريف سجّلت خلال سنة 2017 ارتفاعا بقيمة تساوي 555 أ.د مقارنة بسنة 2015 (من 682 أ.د إلى 1.237 أ.د) وبمعدّل تطور سنوي خلال الفترة 2015-2017 نسبته 35 %.

وعرفت جملة موارد البلدية بعنوان سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 ارتفاعا بقيمة 348 أ.د وبنسبة نموّ معدّلها 7% خلال الفترة 2015-2017. أما نفقات الميزانيّة، فقد تراجعت بقيمة 206 أ.د خلال سنة 2017 مقارنة بسنة 2015 وبمعدّل تراجع سنوي يساوي 7 % خلال الفترة 2015-2017. ويعود ارتفاع الموارد أساسا إلى تطوّر المداخيل المالية الاعتيادية بنسبة 65 %، بينما يعزى تراجع النفقات خاصّة إلى تقلّص الاستثمارات المباشرة بنسبة 38 %.

تحليل الموارد

بلغت خلال سنة 2017 جملة موارد بلدية السبيخة 2.658 أ.د وهي تتكوّن في حدود 68 % من الموارد الاعتيادية و32 % من موارد التنمية.

وبلغت موارد العنوان الأوّل للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 1.803 أ.د وتتكوّن من المداخيل الجبائية الاعتيادية في حدود 44 % والمداخيل غير الجبائية الاعتيادية في حدود 56 % مسجلة تطورا سنويا نسبته 23 % خلال الفترة 2015-2017.

وتتأثّر المداخيل الجبائية الاعتيادية أساسا من المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة وعلى إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه وعلى الموجبات والرخص الإدارية والمعاليم مقابل إسداء خدمات ومداخيل جبائية اعتيادية أخرى. وبلغت هذه المداخيل في سنة 2017 ما جملته 794 أ.د أي ما يمثّل 44 % من جملة موارد العنوان الأوّل. وتمثّل مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي أهمّ عناصر المداخيل الجبائية الاعتيادية بقيمة بلغت 375 أ.د.

وتمثل المداخيل بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية أهم مورد بالنسبة إلى البلدية حيث تمّ تحصيل 183 أ.د سنة 2017 أي ما يمثل 23 % من جملة المداخيل الجبائية الإعتيادية للبلدية.

أما المداخيل المتأتية من المعلوم على العقارات المبنية ومن المعلوم على الأراضي غير المبنية، فقد كانت على التوالي في حدود 32 أ.د و 3 أ.د أي ما يمثل تباعا حوالي 4 % و 0,38 % من جملة المداخيل الجبائية الإعتيادية للبلدية.

واستأثرت مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه بما قدره 375 أ.د أي 47 % من المداخيل الجبائية الاعتيادية.

وبلغت مداخيل الموجبات والرخص الإدارية والمعالييم مقابل إسداء خدمات خلال سنة 2017 ما قدره 152 أ.د أي ما يمثل نسبة 19 % من المداخيل الجبائية الاعتيادية.

وفيما يتعلّق بالمداخيل غير الجبائية الاعتيادية فقد بلغت في سنة 2017 ما قيمته 1.010 أ.د. وتتوزّع هذه الموارد بين مداخيل الملك البلدي والمداخيل المالية الاعتيادية المتأتية أساسا من المناب من المال المشترك للجماعات المحلية البالغ 790 أ.د.

وبلغت مداخيل الملك البلدي في سنة 2017 ما قيمته 104 أ.د. وهي تتأتى أساسا من كراء العقارات والتجهيزات والمعدّات في حدود 103 أ.د ممثلة بذلك حوالي 99 % من جملة مداخيل الأملاك.

ومن جهة أخرى بلغت موارد العنوان الثاني للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 855 أ.د وتشمل الموارد الذاتية المخصّصة للتنمية وموارد الاقتراض والموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة مسجلة تراجعاً معدّله السنوي 12 % خلال الفترة 2015-2017. وتمثل الموارد الذاتية المخصّصة للتنمية المورد الوحيد ضمن العنوان الثاني بمبلغ 855 أ.د أي بنسبة 100 %.

تحليل النفقات

بلغت جملة نفقات بلدية السبيخة 1.421 أ.د خلال سنة 2017 وهي تتكوّن في حدود 77 % من نفقات العنوان الأول و 23 % من نفقات العنوان الثاني.

وبلغت مصاريف العنوان الأول في سنة 2017 ما جملته 1.090 أ.د مسجلة تطورا سنويا نسبته 10 % خلال الفترة 2015-2017. وتتوزّع على نفقات التصرف بمبلغ 1.034 أ.د وبنسبة 95 % وفوائد الدين فيما تبقى. وتمثل نفقات التأجير العمومي ووسائل المصالح 89 % من مجموع نفقات هذا العنوان.

كما بلغت نفقات العنوان الثاني 330 أ.د. سنة 2017 مسجلة معدل انخفاض سنوي نسبته 32 % خلال الفترة 2015-2017. وتوزع هذه النفقات بين نفقات التنمية بقيمة 232 أ.د. ونسبة 70 % ونفقات تسديد أصل الدين بقيمة 98 أ.د. ونسبة 30%. وشهدت الاعتمادات غير المستعملة بالنسبة إلى نفقات العنوان الثاني زيادة خلال الفترة 2015-2017 بنسبة 15%. وتمثل تلك الاعتمادات نسبة 37 % من مجمل الاعتمادات المرصودة خلال سنة 2017.

وتتمثل نفقات التنمية في الاستثمارات المباشرة البالغة 232 أ.د. خلال سنة 2017. وتعد نفقات مشاريع الطرقات والمسالك والإنارة أهم الاستثمارات التي أنجزتها البلدية بنسب تبلغ على التوالي 49 % و 19%.

وبالرغم من أن الاعتمادات النهائية المرصودة بخصوص مشاريع الطرقات والمسالك والتي ارتفعت إلى 365 أ.د. إثر إجراء البلدية لتنقيحات بالزيادة بقيمة كامل المبلغ المذكور إلا أن استهلاكها لم يتجاوز 31%. كما أن اعتمادات نهائية بعنوان بناء وتهيئة المنشآت ذات الصبغة الاقتصادية بقيمة 170 أ.د. تمّ رصدتها إثر تنقيحات على الميزانية دون أن يتم استهلاكها.

القدرات المالية

بلغ الحجم الجملي لأقساط القروض المستحقة لبلدية السبيخة في موفى سنة 2017 ما جملته 191 أ.د، منها 81% تجاه صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والبقية لفائدة مؤسسات عمومية أخرى. ويتمثل أهم الدائنين العموميين في الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات بمبلغ 10 أ.د.

وقامت بلدية السبيخة خلال سنة 2017 بتسديد متخلدات بعنوان تصرف سنة 2016 وما قبلها بلغت قيمتها الإجمالية 51 أ.د. لفائدة خاصّة كل من الشركة التونسية للكهرباء والغاز بقيمة 23 أ.د. والوكالة الوطنية للتصرف في النفايات بقيمة 12 أ.د. ومؤسسات عمومية أخرى بقيمة 13 أ.د.

وباعتبار حجم الديون بعنوان سنة 2017، بلغ مؤشّر مديونية البلدية² تجاه المؤسسات العمومية نسبة 11%. وقدّر مجهود البلدية في خلاص ديونها³ بنسبة 13%.

وبمقارنة حجم الادخار الخام للبلدية (جملة موارد العنوان الأول المحققة – جملة نفقات العنوان الأول المحققة) البالغ 713 أ.د. بحجم الديون المستوجبة لسنة 2017 البالغ 191 أ.د، يتّضح أنّ مديونية بلدية السبيخة مقبولة وقابلة للتسوية بالاعتماد على قدراتها المالية المتاحة.

2 مؤشّر مديونية البلدية = (جملة الديون / جملة موارد العنوان الأول).

3 مجهود البلدية في خلاص ديونها = (جملة الاعتمادات المخصّصة لتسديد المتخلدات وفوائد الدين وأصل الدين / جملة موارد العنوان الأول)

ومن جهة أخرى، بلغ مؤشر الاستقلالية المالية لبلدية السبيخة⁴ سنة 2017 نسبة 56 % مقابل نسبي 76 % و75% على التوالي خلال سنتي 2015 و2016. ويعود انخفاض مؤشر الاستقلالية المالية إلى ارتفاع قيمة المناب من المال المشترك نتيجة تحوير الحدود الترابية لبلدية السبيخة سنة 2016.

ملاحظات حول تعبئة موارد البلدية وإنجاز نفقاتها

أولاً: الرقابة على الموارد

تقدير الموارد

بلغت نسبة الموارد الجمالية المحققة ببلدية السبيخة مقارنة بالتقديرات النهائية (دون اعتبار التنقيحات) 193%. وتراوحت نسب الانجازات مقارنة بالتقديرات في خصوص موارد العنوان الأول بين 106 % بالنسبة إلى مداخل أملك البلدية الاعتيادية و230 % بالنسبة إلى المداخل المالية الاعتيادية. أما في خصوص موارد العنوان الثاني فقد بلغت نسبة الانجاز 813 %.

إعداد جداول التحصيل

تبيّن من خلال فحص جداول التحصيل أنّها تتضمن البيانات الأساسية التي من شأنها أن تساعد على تحصيل المعاليم المثقلة، غير أنّه لوحظ عدم شمولية جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية لسنة 2017 حيث تضمّن 1.656 مسكنا بمبلغ جملي قدره 60,350 أ.د بينما يبلغ عدد المساكن المحصاة خلال عملية التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 ما قدره 2.428 مسكنا وبالتالي فإنّ 32 % من عدد المساكن المبنية بالمنطقة البلدية لم يتمّ تضمينها بجدول التحصيل المعني ممّا ترتب عنه نقص في المعاليم الموظفة تمّ تقديره بحوالي 28 أ.د.

كما اتّضح استخلاص مبلغ قدره 4,6 أ.د بعنوان سنة 2017 يخص 231 مسكنا بأذن استخلاص وقتية تمّ تضمينها بجدول تحصيل سنة 2018، وهو ما يؤكد عدم شمولية جدول التحصيل الخاص بسنة 2017.

كما لوحظ أنّ القباضة المالية بالسبيخة تتولّى تسجيل عمليات قبض المعلوم على العقارات المبنية بمقتضى أذن استخلاص وقتية بسبب عدم وجود الفصول المعنية بجدول تحصيل المعلوم المذكور مباشرة ضمن الاستخلاصات عن طريق أذن نهائية، دون أن تتولى البلدية إعداد قوائم شهرية في شأن تلك الفصول وإحالتها لأمانة المال الجهوية لتثقيفها على سبيل التسوية عملا بمقتضيات الفصل 266 من مجلّة المحاسبة العمومية.

⁴ مؤشر الاستقلالية = (موارد العنوان الأول - المناب من المال المشترك / موارد العنوان الأول).

ومن شأن ذلك أن لا يسمح بتكريس شفافية العمليات المحاسبية وأن يؤثر على صحّة التثقيلات وعلى صحّة بقايا الاستخلاص بعنوان السنة المالية المعنية.

وبينما تفيد المعطيات المتوقّرة بالسجل الوطني للمؤسّسات لسنة 2017 أنّ المنطقة البلدية تضمّ 1.830 مؤسّسة، اتّضح أنّ جدول مراقبة تحصيل الحدّ الأدنى للمعلوم على المؤسّسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية لنفس السنة لا يتضمّن سوى 466 مؤسّسة أي ما يمثل نسبة 25 % من جملة المؤسّسات الواردة بالسجل المذكور بقيمة إجمالية قدرها 20 أ.د.

كما تبين عدم قيام المصلحة المكلفة بالأداءات بعمليات إحصاء تكميلية للمؤسّسات قصد تحيين جدول المراقبة، فضلا عن غياب التنسيق بين هذه المصلحة ومصلحة الشؤون الاقتصادية نتج عنه عدم شمولية الجدول المذكور.

ورغم حصول البلدية على القوائم التفصيلية الشهرية لعمليات التحويل الرّاجعة بالنظر إليها بعنوان المعلوم على المؤسّسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية من القباضات المالية، فإنّها لا تجري مقارنة بين قيمة المعلوم المضمّن بجدول المراقبة والمبالغ المستخلصة قصد تحديد الحالات التي تستوجب استخلاص معلوم إضافي باعتبار المعلوم الأدنى المطلوب مثلما يقتضيه التشريع الجاري به العمل.

تثقيّل جداول التّحصيل

لوحظ تأخير في تثقيّل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية، وذلك خلافا لمقتضيات الفصل الأوّل من مجلة الجباية المحلية الذي ينصّ على ضرورة إنجاز عملية التثقيّل بتاريخ غرّة جانفي من كلّ سنة، حيث تمّ تثقيّل جدول المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية بتأخير بلغ 47 يوما. والبلدية مدعوّة إلى مزيد العمل على تقليص آجال تثقيّل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وذلك بالتنسيق مع كلّ من القباضة المالية وأمانة المال الجهوية بالقيروان.

استخلاص المعاليم

مع اعتبار بقايا الاستخلاص البالغة 172 أ.د في موقّ سنة 2016، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات إلى ما قدره 227 أ.د في سنة 2017. وتمّ استخلاص 34 أ.د أي ما نسبته 15 % (مقابل 23 % سنة 2016 و 27 % سنة 2015).

وبلغت تثقيلات سنة 2017 بعنوان المعاليم الموظّفة على العقارات ما جملته 55 أ.د تتوزّع بين المعلوم على العقارات المبنية في حدود 47 أ.د والمعلوم على الأراضي غير المبنية بمبلغ 8 أ.د.

أما نسبة استخلاص المعلوم على العقارات المبنية فقد بلغت 16 % (مقابل 23 % سنة 2016)، في حين بلغت نسبة استخلاص المعلوم على الأراضي غير المبنية 10 % (مقابل 20 % سنة 2016).

وارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان مداخل الأملك إلى ما جملته 239 أ.د، تمّ استخلاص 104 أ.د منها أي بنسبة 43 % (مقابل نسبة 50 % سنة 2016).

وقد تبين من خلال المعاينة الميدانية المجراة بتاريخ 29 نوفمبر 2018 للقباضة المالية بالسبيخة أنّها ما زالت تفتقر إلى منظومة إعلامية تساعد على تثقيف ومتابعة استخلاص الموارد والمعالم الراجعة لها بالنظر.

ولا تتولّى القباضة مسك جذاذات أو قوائم متابعة استخلاص المعالم على العقارات المبنية وغير المبنية ووضعية الديون المتعلقة بها، حيث أنّها مرتبطة في ذلك كلياً بالبيانات التي يتم تسجيلها من قبل أعوان البلدية بمنظومة "جباية محلية" بعد أن يتمّ تغذيتها دورياً ببيانات الاستخلاص المنجزة دون وجود أية ضمانات بأنّ كل عمليات الاستخلاص تمّ تسجيلها. ولا تسمح هذه الوضعية للقباضة المالية بإجراء أعمال التتبع في الوقت المناسب ومن إحكام ضبط بقايا الاستخلاص وإثباتها بالشكل الصحيح.

ويتم الاعتماد في متابعة استخلاص الأداء على العقارات المبنية وغير المبنية على منظومة جباية، في حين تمسك القباضة جذاذات بشكل يدوي بخصوص المعلوم على المؤسسات الصناعية والتجارية والمهنية من الممكن أن يؤدّي تلفها أو ضياعها أو سرقتها إلى ضياع كل أثر للمعالم المستحقة.

كما أنّ متابعة استخلاص الأملك البلدية ومختلف المعالم المثقلة تتمّ عبر دفاتر ممسوكة بطريقة يدوية لا تساعد على متابعة حلول آجال التقادم ولا على ضبط قوائم كبار المدينين ولا على تحديد المبالغ المتبقية للاستخلاص بشكل دقيق.

إجراءات الاستخلاص

سجّلت القباضة المالية بالسبيخة تراجعاً في عدد الإعلانات الوحيدة التي تمّ تبليغها حيث مرّت من 1253 إعلاماً سنة 2016 إلى 1214 إعلاماً سنة 2017 علماً وأنّها بلغت 1270 إعلاماً خلال سنة 2015. ولوحظ أنّه لا يتمّ التقيّد بإجراءات التتبع لاستخلاص المعالم على العقارات غير المبنية بتعلة عدم وجود عناوين أو محلات مخابرة لتبليغ سندات التتبع للمدينين المعنيين، حيث لم يتمّ توجيه إعلامات بهذا العنوان.

ولئن يتمّ في بعض الأحيان إصدار بطاقات تنفيذية وتوجيه إنذارات بالدفع بخصوص المعلوم على العقارات المبنية إلاّ أنّه لا يتمّ المرور إلى المرحلة الموالية من الإجراءات والمتمثلة في الاعتراضات أو العقل في سنة 2017 قامت القباضة بتوجيه 1214 إعلاماً وحيداً و87 إنذاراً في حين لم يتمّ إجراء أعمال تنفيذية.

مداخل الأملك البلدية العقارية

تتمثل الأملك العقارية لبلدية السبيخة حسب البيانات المقدّمة من المكلف بالشؤون العقارية بالبلدية في 13 أرضاً بيضاء و15 محلاً سكنياً و76 محلاً تجارياً و7 محلات مهنية و8 مقزات⁵ جميعها غير مسجلة لدى إدارة الملكية العقارية.

وتتولّى البلدية منذ الستينات تسويغ 13 محلّ سكني بأثمان منخفضة تتراوح بين 8 د و40 د شهرياً دون مراجعة معينات الكراء ودون التنصيص بعقود الكراء على نسبة الزيادة السنوية طبقاً لأحكام الفصل 17 من القانون عدد 35 لسنة 1976 المتعلّق بالعلاقات بين المالكين والمكترين لمجالات معدّة للسكنى أو الحرفة أو الإدارة العمومية، وقد تراوحت سنوات بداية تسويغها بين 1969 و1999. وقد حرم هذا التصرف البلدية من مداخيل هامة.

كما تمّ الوقوف على تسويغ 11 محلّ مخصّص لنشاط مهني بأثمان منخفضة تتراوح بين 8 د و55 د شهرياً دون التنصيص بعقود الكراء على نسبة الزيادة السنوية وقد تراوحت سنوات بداية تسويغها بين سنة 1980 وسنة 1999.

وفي نفس الإطار، لوحظ عدم التنصيص على نسبة الزيادة السنوية وعدم تحيين القيمة الكرائية كل ثلاث سنوات طبقاً لأحكام الفصل 25 من القانون عدد 37 لسنة 1977 المتعلّق بتنظيم العلاقة بين المسوغين والمتسوغين بالنسبة إلى 18 محلّ تجاري تمّ تسويغها بأثمان منخفضة تراوحت بين 8 د و145 د شهرياً تراوحت سنوات بداية تسويغها بين سنة 1964 (شركة طوطال) وسنة 2001 (مركز الأمن الوطني).

وقد لوحظ عدم استخلاص جملة من معينات كراء عقارات بقيمة جمالية تناهز 47 أ.د رغم التنصيص في عقود كرائها على نسب زيادة سنوية، وقد صدرت في شأن العقارات المعنية أحكام بالخروج والخلاص لم يتم تنفيذها بعد.

مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية

ينصّ الفصل 279 من مجلة المحاسبة العمومية على أن يتولى المحاسب مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية المنقولة وغير المنقولة وعند التعذر يتولى مراقبتها وجمعها بحساباته كما يقوم في موفى كل سنة مالية بجرد تلك المكاسب. وخلافاً لما جاء بالفصل سالف الذكر فقد تبين أنه لا يتم مسك حسابية خاصة بمكاسب البلدية كما لا يتم القيام بجرد سنوي لها.

⁵ الملعب البلدي القديم والمستودع البلدي وبنائة مهذدة بالسقوط وشاغرة والمسوخ البلدي وسوق الخضار والغلل وسوق الدواب والملعب البلدي والمقبرة البلدية.

سقوط فصول بالتقادم

ينص الفصل 36 من مجلة المحاسبة العمومية على أنه "يسقط حق تتبع استخلاص الديون العمومية بالتقادم بمضي 5 سنوات ابتداء من غرة جانفي للسنة الموالية للسنة التي أصبحت خلالها مستوجبة الدفع. وتبعاً لما ورد بالفصل 40 من القانون عدد 7 لسنة 2011 المؤرخ في 30 ديسمبر 2011 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2012 والذي نص على تعليق آجال التقادم بالنسبة إلى الفترة الممتدة من 17 ديسمبر 2010 إلى 31 ديسمبر 2012، فإنّ الديون الراجعة للبلدية والمتعلقة بسنة 2010 وما قبلها تعتبر قد سقطت ما لم تقطع مدّة التقادم بأعمال التتبع بداية من تبليغ السند التنفيذي وبكل الأعمال الصادرة عن المدين أو من ينوبه وفقاً لما ورد بالفقرة الأولى من الفصل 36 مكرر من المجلة المذكورة.

وتّضح في هذا الإطار، من خلال فحص قوائم بقايا الاستخلاص إلى غاية 31 ديسمبر 2017، أنّ القيمة الجمالية للديون المتخلّدة بذمة مديني البلدية (دون اعتبار الديون المتعلقة بالمطالبين بالمعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية) قد بلغت في موفّي سنة 2017 ما جملته 182 أ.د. وتبيّن في هذا الإطار بأنّ ديون جمالية بما قيمته 45 أ.د (أي بنسبة 25 % من جملة الديون المتخلّدة) مستوجبة منذ سنة 2010 وما قبلها ولم تشملها أعمال قاطعة للتقادم خلال الفترة من 17 ديسمبر 2010 إلى موفّي سنة 2017 بما يعرضها للسقوط بالتقادم.

وفي ما يتعلّق بالمعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية، فقد تبيّن أنّ القابض لم يتمكّن من حصر قوائم الفصول المعرّضة للسقوط بالتقادم. واتّضح من خلال فحص عيّنة شملت 178 فصلاً بعنوان المعلوم على العقارات غير المبنية أنّ 166 فصل بقيمة 15 أ.د تعود إلى سنوات 2010 وما قبلها لم يتولّ القابض اتخاذ الإجراءات القاطعة للتقادم في شأنها، كما أنّ 10 فصول لم تتوفّر في شأنها بيانات حول سنة وجوبية الدّين وتاريخ التثقيّل ونوع وتاريخ الأعمال القاطعة للتقادم التي تولّاهم المحاسب، وذلك خلافاً لما ورد بالمدكّرة العامّة عدد 11 لسنة 1995 المؤرّخة في 16 جانفي 1995 الصادرة عن الإدارة العامّة للمحاسبة العمومية.

تسوية العمليات خارج الميزانية

أسفرت أعمال المراجعة عن وجود مبالغ مدرجة بكشف العمليات الخارجة عن الميزانية دون تسوية لمُدّة تفوق السنتين (يعود بعضها إلى الفترة 2005-2013) ممّا يخالف مقتضيات التعليمات العامة عدد 5 المؤرّخة في 2 سبتمبر 1991 وعدد 74 المؤرّخة في 22 جوان 2005 الصادرتين عن الإدارة العامة للمحاسبة العمومية.

لزمة السوق العامة ولزمة سوق الجملة للخضر والغلال

تولّت بلدية السبيخة بتاريخ 13 أكتوبر 2016 استلزام السوق العامة المتمثلة في سوق الدواب وسوق الخضر والغلال وسوق المواد الأخرى (الملابس القديمة والجاهزة والمواد المنزلية...) للفترة الممتدة من 1 جانفي 2017 إلى 31 ديسمبر 2019 بمبلغ جملي قدره 1.078.155 أ.د يتوزّع على سنوات 2017 و2018 و2019 على التوالي بقيمة 342 أ.د و359,1 أ.د و377,055 أ.د.

كما استلزمت البلدية سنة 2017 سوق الجملة للخضر والغلال لمدة سنة من 1 جانفي 2017 إلى 31 ديسمبر 2017 بمبلغ قدره 6,6 أ.د عن طريق التراضي وذلك بعد تنظيم ثلاث بتات عمومية دون تقدّم أي مزاييد.

ورغم انعقاد جلسة تسويغ المعاليم الموظفة على سوق الجملة للخضر والغلال لسنة 2017 بتاريخ 30 ديسمبر 2016 فإنّه لم يتم تحرير عقد اللزمة إلا بتاريخ 09 ماي 2017 وصادقت عليه سلطة الإشراف بتاريخ 12 ماي 2017 أي بعد انقضاء حوالي 5 أشهر من تنفيذ اللزمة. وخلافا للإجراءات الجاري بها العمل لم ينصّ عقد اللزمة على معلوم مقابل الخدمات المقدّمة بعنوان تنظيف السوق ورفع الفواضل.

وخلافا لمقتضيات الفصل 4 من الأمر عدد 1753 لسنة 2010 المؤرّخ في 19 جويلية 2010 المتعلق بضبط شروط وإجراءات منح اللزمات الذي ينص على أن تمنح اللزمات بعد الدعوة إلى المنافسة عن طريق طلب عروض يتم الإعلان عنه 30 يوما على الأقل قبل التاريخ الأقصى المحدّد لقبول الترشيحات. ولدليل العمل البلدي حول التصرف في الأسواق الذي نصّ على أجل 20 يوما على الأقل قبل التاريخ الأقصى المحدّد لقبول الترشيحات. فقد اتّسمت آجال تقديم العروض بالنسبة للزمتين بالضيق إذ لم تتجاوز 11 يوما، ممّا يحدّ من المنافسة بالنظر لصعوبة إعداد بعض الوثائق المطلوبة.

كما لم يتبيّن من خلال الإطلاع على ملفي اللزمتين ما يفيد التزام أصحابها ببنود كراسات الشروط من حيث استعمال دفاتر وصولات أو التزامهم بالحسابيات الواجب مسكها ومدّ البلدية بها، ممّا يحول دون معرفة المردودية الفعلية للأسواق المستلزمة.

وفي المقابل لم يتبيّن ما يفيد قيام البلدية بعمليات مراقبة ميدانية على الأسواق للتأكد من التزام أصحاب اللزمات بالتعريف القانوني للمعاليم التي يقومون باستخلاصها ومن مسك الدفاتر والسجلات المنصوص عليها بالعقود.

ولم تتولّ البلدية وضع معايير لتحديد السعر الافتتاحي للزمتين المذكورتين كتقدير القيمة الاقتصادية للسوق بالاستئناس بمردوديته المالية أو بئمن تبتيت الأسواق المشابهة، وتطوّر الحركة الاقتصادية بالجهة، كما لم تلجأ البلدية إلى مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية لتقدير السعر الافتتاحي.

وبالرغم من تأكيد منشور وزير الدّاخليّة عدد 10 المؤرّخ في 7 جوان 2013 والمتعلّق بالتصرّف في الأسواق الرّاجعة للجماعات المحليّة وكّرّاس الشروط النموذجي وعقد اللّزمة النموذجي على ضرورة أن يبقى الضمان النهائي مخصّصا لحسن تنفيذ اللّزمة ولاستخلاص ما عسى أن يكون المستلزم مطالباً به من المبالغ بعنوان عقد اللّزمة ولا يمكن استرجاعه إلا بعد انتهاء مدة اللّزمة وبإذن من الجهة المانحة بما يسمح لها بجبر الضرر الذي يمكن أن يحصل لها من جراء هذا الاستغلال، فقد اعتبرت بلدية السبيخة الضمان النهائي خلاصاً للمبلغ المستوجب عن الثلاثية الأخيرة من استغلال لزمة سوق الجملة للخضر والغلال الأمر الذي لا يسمح لها بجبر الضرر الذي يمكن أن يحصل لها من جراء هذا الاستغلال.

ثانياً: الرقابة على النفقات

هيكلية النفقات

بلغت نفقات العنوان الأوّل سنة 2017 ما قيمته 1.090 أ.د. وتمثل نفقات التّأجير العمومي ووسائل المصالح البالغة على التوالي 694 أ.د. و278 أ.د. أي ما نسبته 64 % و25 % في حين كانت حصّة كل من نفقات التدخل العمومي وفوائد الدين على التوالي 6 % و5 % من مجموع نفقات العنوان الأوّل. وبذلك تبلغ نفقات تسيير المرافق البلدية (التّأجير ووسائل المصالح) ما قدره 972 أ.د. أي ما يعادل 90 % من نفقات العنوان الأوّل.

أمّا نفقات العنوان الثاني فقد بلغت 330 أ.د. وتتوزّع على نفقات التنمية وتسيير أصل الدين في حدود على التوالي 232 أ.د. و98 أ.د. أي ما يمثل تباعاً 70 % و30 %.

تقدير نفقات الميزانية

بلغت نسبة إنجاز نفقات العنوان الأوّل ببلدية السبيخة مقارنة بالاعتمادات المرسّمة بالميزانية 86 %. أمّا بالنسبة إلى نفقات العنوان الثاني فقد بلغت نسبة الإنجاز 39 % رغم تسجيل تنقيحات هامّة بالزيادة في نفقات الاستثمارات المباشرة التي مرّت من 6.947 أ.د. مرسّمة بالميزانية إلى 756.450 أ.د.

وبلغت نسبة عدم استهلاك الاعتمادات المخصّصة لنفقات العنوان الثاني 61 %. ويعزى ذلك إلى عدم استهلاك الاعتمادات المخصّصة للاستثمارات المباشرة بنسبة بلغت 69 %. وفي هذا الإطار شهدت عديد المشاريع تعطلاً في

التنفيذ، يذكر منها خاصة مشروع تعبيد الطرقات بحي النور ومشروع تعبيد الطرقات بأحياء الزهور والروضة وشارع البيئة إضافة إلى تهيئة السوق البلدي الذي لا يزال في طور إعادة النظر في البرنامج الوظيفي.

عقد نفقات بعد 15 ديسمبر

ينصّ الفصل 90 من مجلّة المحاسبة العموميّة على أنّه "لا يجوز عقد مصاريف عاديّة لسنة ماليّة ما بعد 15 ديسمبر من نفس السنّة إلّا عند الضّرورة الواجب إثباتها". وقد تبين من خلال تفحص الوثائق المثبتة لنفقات البلدية إصدار طلبات تزوّد بعد 15 ديسمبر 2017 بمبلغ جملي قدره 555 د.

مخطط الاستثمار البلدي لسنة 2017

تبين من خلال فحص مخطّط الاستثمار البلدي لسنة 2017 والوثائق المرفقة به تويّ بلدية السبيخة إعداد مخطّطها الاستثماري وفق منهجية المقاربة التشاركية المنصوص عليها ضمن آليات برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية.

وقد شهد المخطّط تنقيحاً سنة 2017 لكونه لم يشمل مشاريع قرب (تساهم في تحسين ظروف العيش وتحسين البنية التحتية) بإدراج ثلاثة مشاريع بكلفة جمالية قدرها 505 أ.د. تمثّلت في صيانة شبكة التنوير العمومي بحي النور بنسبة إنجاز تساوي 100% وتعبيد الطرقات بحي النور وتهيئة شارع البيئة وتعبيد حي الزهور والروضة اللذين سجّلا تأخيراً في انطلاق الأشغال حيث تمّ تسليم الإذنين الإداريين بشأنهما بتاريخ 2018/10/11 وانتهى مشروع تهيئة شارع البيئة وتعبيد حي الزهور والروضة بالفسخ لإخلال المقاوله بتعهداتها.

كما تعطلّ مشروع تهيئة السوق البلدي المقرّر في المخطّط الأصلي بكلفة جمالية قدرها 170 أ.د. إذ لا يزال في طور إعادة النظر في البرنامج الوظيفي، حيث ارتأى المجلس البلدي الجديد عند مباشرة مهامه إعادة النظر فيه. وبذلك تكون نسبة إنجاز مخطّط استثمار سنة 2017 متواضعة.

والجدير بالملاحظة في هذا الصدد، أنّ إنجاز المخطّطات الاستثمارية للسنوات السابقة ببلدية السبيخة لقي صعوبات تعود بالأساس إلى تعطلّ مشاريع البنية الأساسية جرّاء الفسخ المتكرّر لعقود الصفقات حيث لم تعرف البلدية اكتمال أي مشروع تعبيد طرقات منذ سنة 2008. فقد تمّ بتاريخ 2008/09/16 إبرام صفقة متعلقة بأشغال تهيئة وتعبيد طرقات وتصريف مياه أمطار ببلدية السبيخة بقيمة 210,964 أ.د. وبأجال تنفيذ تساوي 100 يوم وقد تمّ فسخ الصفقة بتاريخ 25 أفريل 2011. كما تمّ بتاريخ 2010/09/09 إبرام صفقة متعلقة بأشغال تهيئة وتعبيد طرقات وتصريف مياه أمطار ببلدية السبيخة بقيمة 287,155 أ.د. وبأجال تنفيذ تساوي 150 يوم وقد تمّ فسخ الصفقة بتاريخ 02 أوت 2012. وتمّ بتاريخ 2013/11/06 إبرام صفقة متعلقة بأشغال تعبيد

التوصيات

- ✓ العمل على تقليص آجال تثقيل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية والعقارات غير المبنية وذلك بالتنسيق مع كلٍّ من القباضة المالية وأمانة المال الجهوية بالقيروان.
- ✓ تحيين جداول التحصيل وتثقيلها في الآجال القانونية والتأكد من شمولية الفصول المدرجة بها.
- ✓ تفعيل أعمال التتبع الجبرية لتحسين نسب استخلاص المعاليم على العقارات المبنية.
- ✓ استغلال القوائم التفصيلية في إجراء المراقبة الدورية لتحصيل المعلوم على المؤسسات الصناعية والتجارية والمهنية.
- ✓ العمل على تحصيل أفضل العائدات المالية من الأملاك البلدية وذلك بمراجعة عقود الكراء من خلال تحيين معينات الكراء وتفعيل نسب الزيادة السنوية.
- ✓ متابعة استخلاص مداخيل الأملاك البلدية واتخاذ الإجراءات الضرورية لحمل المتسوغين على خلاص معينات الكراء في الآجال.
- ✓ الحرص على مسك حسابية خاصة بالأملاك البلدية.
- ✓ الحرص على تطبيق الاجراءات المنظمة لاستلزام الأسواق البلدية.
- ✓ الالتزام بالقواعد والإجراءات والآجال التي تحكم عقد النفقات وتأديتها طبقاً للصيغ القانونية الجاري بها العمل.

رد بلدية السبيخة على تقرير الرقابة المالية

(تصرف سنة 2017)

س (65) د

إجراءات إعداد الميزانية وختم الحسابات

بالنسبة لموضوع تسوية العمليات المالية لميزانية 2017 تم عرضه على أنظار النيابة الخصوصية في دورتها العادية الأولى لسنة 2018 وذلك باعتبار أن النيابة الخصوصية باشرت مهامها بعد تركيزها يوم 05 فيفري 2018 بعد أن تم إجراء تحويلات في سلك المعتمدين خلال آخر شهر جانفي 2018 هذا وستعمل البلدية مستقبلا على عدم تكرار مثل هذه الإغفالات.

إعداد جداول التحصيل

- تعمل مصلحة الجباية دوريا بالتنسيق مع المصلحة الفنية لتحيين جداول التحصيل بالإستعانة بدفتر رخص البناء إلا أن غياب الشرطة البلدية جعل المواطن يقوم بالبناء بدون تراخيص إدارية في الغرض رغم المجهودات المبذولة من قبل البلدية.
- شرعت البلدية في مرحلة الإحصاء العشري 2017 / 2026. منذ إنطلاقه إلا أن عملية الإحصاء تعطلت بسبب عدم توفر الأعوان بصفة مسترسلة ناهيك وأنهم مكفون بمهام أخرى إدارية في نفس الوقت في إطار تقديم الخدمات للمواطن بالإضافة إلى نقلة المراقب الثاني أدت إلى البطء حيث يقوم المراقب الأول بمراقبة جميع المناطق كما أن التجهيزات الإعلامية شكلت عائقا مع الإشارة وأنه في إطار فك الارتباط بين المجلس الجهوي والبلدية تطبيقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 602 لسنة 2016 تسلمت البلدية حوالي 5000 بطاقة وصفية للمساكن خارج السبيخة مركز مما تتطلب جهود إضافية ووقت إضافي وقد إنتهت عملية الإحصاء بصفة نهائية أواخر 2017 وشملت جداول التحصيل بصفة شمولية كل المساكن المقامة على الرقعة البلدية الجديدة مما طور القاعة الجبائية.

تثقيف جداول التحصيل

كانت المصلحة المعنية تعتزم إكمال الإحصاء نهائيا والعمل به خلال سنة 2017 إلا أنه طرأ عطب على المنظومة تطلب تجاوزه بعض الوقت فاضطرت إلى استخراج جداول التحصيل باعتماد المعطيات المتعلقة بسنة 2016 حتى يمكن تثقيفها واستخلاصها في آجالها إلى حين إتمام عملية الإحصاء وستعمل البلدية مستقبلا على إعداد عملية التثقيف في الآجال المعتمدة بالتنسيق مع القباضة المالية وأمانة المال الجهوية.

إستخلاص المعاليم

ستعمل البلدية في أحسن الآجال الممكنة على توفير جهاز إعلامية و طباعة للقباضة المالية مع تركيز المنظومة لتثقيف ومتابعة إستخلاص المعاليم العقارية.

مداخليل الأملك البلدية العقارية

ستعمل البلدية على تسجيل ملكها العقاري بعد الإنتهاء من إجراءات الجرد النهائي وذلك وفقا لمقتضيات القانون.

قامت البلدية بإجراء اختبارات للمحلات المسوغة بعنوان السكن والأنشطة التجارية والمهنية التي لا تتضمن عقود تسويغها زيادة سنوية وذلك بالتنسيق مع الإدارة الجهوية لأملك الدولة والشؤون العقارية وقد تم دعوة المعنيين للإتصال بالمصلحة المعنية قصد تحيين العقود إلا أنهم تلددوا مما جعل البلدية تلتجأ إلى القضاء.

لزمة السوق العامة ولزمة سوق الجملة للخضر والغلل

بالنسبة للزمة سوق الجملة للغلل والخضر بعنوان سنة 2017 تم إجراء 03 بتات متتالية ولم تسجل البلدية أي رغبة في المشاركة نظرا لقلّة المردودية المالية وقد التجأت إلى التفاوض المباشر نظرا لعدم إمكانية الإستغلال المباشر وبعد إسناد اللزمة بعنوان سنة 2017 للمستلزم تبين وجود ديون جبائية لفائدة الدولة متخلدة بذمته يتعين عليه خلاصها للاستظهار بما يفيد ذلك لدى سلطة الإشراف مما أدى إلى تأخير في إبرام العقد والمصادقة عليه مع الإشارة وأنه تم استخلاص كامل مبلغ اللزمة.

● بالنسبة لسوق الجملة تم إدراج فصل متعلق بالنظافة بكراس الشروط سنة 2019.

أما فيما يخص تحديد السعر الإفتتاحي فإن البلدية دأبت على اعتماد مبلغ اللزمة الأخيرة كسعر افتتاعي وستعمل في المستقبل على تحديد الأسعار الإفتتاحية بالتنسيق مع مصالح أملك الدولة والشؤون العقارية

● فيما يخص الضمان النهائي: ستعمل البلدية في المستقبل على إبقاءه مخصصا لحسن تنفيذ اللزمة ولا يتم إرجاعه إلا بعد التأكد من عدم وجود أضرار بالسوق.

خلاص ديون التصرف

بالنسبة للديون المتخلدة بذمة البلدية لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الإجتماعية والوكالة التونسية للإنترنات والشركة الوطنية لإستغلال وتوزيع المياه واتصالات تونس بعنوان سنة 2016 وما قبلها تم إبرام محاضر اعتراف بدين في شأنها، وتم إصدار أوامر صرف وإحالتها لدى المحاسب البلدي الذي طالب بما يفيد عدم سقوط الحق وستعمل البلدية على تصفية هذه الديون حال استيفاء جميع الوثائق.

عقد نفقات بعد 15 ديسمبر

ستعمل البلدية على تفادي ذلك في المستقبل.

مخطط الإستثمار البلدي لسنة 2017

● ستسعى البلدية بكل إمكانياتها المادية والبشرية على إنجاز المشاريع المدرجة ضمن مخطط سنة 2017 واستهلاك الإعتمادات المخصصة.

● بالنسبة لمشروع تعبيد الطرقات وتصريف مياه الأمطار المدرج ضمن المشاريع المتواصلة للمخططات السابقة وبعد أن تم فسخ الصفقة بتاريخ 16 فيفري 2018 قامت البلدية بالتنسيق مع مكتب الدراسات المكلف بضبط كميات الأشغال المتبقية وتم الإعلان عن طلب عروض في شأنها حيث تم الفتح بتاريخ 16 أكتوبر 2018 وحاليا ملف التقييم لدى اللجنة الجهوية لمراقبة الصفقات العمومية لإبداء الرأي في إسناد الصفقة بعد استيفاء جميع الإجراءات.

● نفقات إستهلاك الكهرباء

تسعى البلدية إلى إستعمال الآليات الكفيلة للتحكم أكثر في إستهلاك الطاقة.

السببحة في: 4 2 ديسمبر 2018

رئيس البلدية

نبيل حامدي

